هل عجز العراقيون عن ايجاد حل لقضاياهم؟

بعد ضياع في متاهات دول الجوار والكبار حان الوقت للمراهنة على الذات، بدءا بالاكراد

قال ريتشارد بتلر رئيس اللجنة الخاصة بتدمير اسلحة العراق المحظورة، في مقارنة المعاملة الايجابية التي حظي بها في زيارته الاخيرة لبغداد في اذار الماضي عن مثيلتها قبل اقل من شهرين والتي فجرت الازمة بين العراق والامم المتحدة، بان "كانون الثاني كان شديد الوطأة، اما اليوم فمختلف بمقدار سنة ضوئية"، هذا ما قاله "الكلب المسعور" حسب وصف الصحافة العراقية لريتشارد بتلر انذاك.

وسكوت ريتر رئيس احد فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة والذي وصفته بغداد بالجاسوس الامريكي وطالبت بمغادرته العراق، عاد الى بغداد على رأس وفد وقام بتفتيش وزارة الدفاع، لا بل حتى مكتب الوزير نفسه.

السؤال الذي يثار في ذهن اي مراقب وخاصة العراقيين، لماذا لم تنهج بغداد هذا السلوك منذ سنوات؟

ولماذا لم يجترع النظام العراقي كأس السم مرة واحدة، وينهي عذابات العراقيين؟

الجواب على ذلك نجده في المفارقة التالية: في الوقت الذي كانت فرق التفتيش الدولية برفقة دبلوماسيين اجانب تفتش قصر "قصر القادسية". . توجه بطل "القادسية الثانية" ليدخل "فاتحا" كربلاء والنجف ضمن حشد من حرسه ملوحا بيده للناس اعلانا بالنصر.

وبالمقابل يندهش المواطن العراقي من موقف بعض تنظيمات المعارضة التي هاجمت النظام لافتعاله الازمة مع المفتشين، وعندما يستجيب النظام لطلبات كوفي انان، تنتقده ذات الاوساط المعارضة بالاستسلام الذليل والتفريط بالسيادة العراقية.

لا ادري من هو الحريص على الشعب العراقي ومعاناته؟ فقادة النظام العراقي يتباهون ببناء القصور . . ولكن بذات الوقت يستعرضون في شوارع بغداد جنائز الاطفال العراقيين متاجرة بمعاناة هذا الشعب.

وبالمقابل تخرج اصوات تمثل بعض التنظيمات العراقية المعارضة في الخارج تتباكى على معاناة الشعب العراقي، ولكن عندما يأتي الحديث عن رفع الحصار . . تتردد ويطالب بعضها باحكامه!!

❋ ❋ ❋

لم يدر بخلد اي مراقب سياسي عربي او دولي، ناهيك عن عراقي، ان يستطيع صدام حسين ان يمتص هزيمة حرب 1991، وسنوات الحصار الطويلة الماضية، ليستمر النظام قائما، وتسعى فيما بعد الكثير من الاوساط الاقليمية

والدولية لاعادة تأهيله. . . لماذا؟ وما هو الثمن الذي دفعه العراق؟

قبل محاولة الاجابة على هذا السؤال، لابد من ازالة بعض الاوهام:

لم تنطلق دول الجوار او الاقليمية او الكبرى في تحالفاتها مع النظام العراقي في السابق، او معاداته فيما بعد من الحرص على الشعب العراقي ومصالحه، فالاطراف التي ارادت تبرئة النظام العراقي من جريمة حلبجة عام 1988، هي ذاتها تتهمه اليوم باستخدام السلاح الكيماوي ضد شعبه. والاطراف الدولية التي تطالب اليوم بنزع اسلحة العراق، كانت في السابق المصدر الاهم للتسلح العراقي تمويلا وعتاداً.

الجديد في الحالة العراقية بعد حرب الكويت، هو ان المناخ الاقليمي والدولي كان مهيئا ومستعدا لتقبل، بل وحتى دعم التغيير في العراق كوسيلة لانهاء العراق كخطر وتهديد لامن الاخرين، وليس لاعتبارات انسانية او اخلاقية.

ان الديمقراطية في العراق ليست من اولويات دول الجوار او غيرها المعنية بالشأن العراقي، بل ضمان عدم تهديد العراق لمصالحها كان ولايزال همها الاول، وهذا كان يمكن تحقيقه بمجيء نظام حكم جديد متفهم لهذه الحقيقة، ولكن فشل العراقيين في تحمل مسؤوليتهم اضاع فرصة تاريخية لخلاص العراق ليس من الدكتاتورية فحسب، بل ومن اكثر من اربعين قرارا صدرت عن مجلس الامن لفرض الحجر والحصار على العراق كوسيلة لضمان عدم تهديده للاخرين.

وبالمقابل، يتحمل النظام الحاكم مسؤولية اكبر، فرغم توريطه العراق بحروب كارثيةكانت امامه فرصة للمراجعة والانفتاح، بما يعيد ترتيب الخارطة السياسية العراقية عبر الاقرار بمشاركة الاخرين بالحكم بما يكرس المصالحة الوطنية والسلم الاهلي، ولكنه فضل الاستمرار في نهجه الدموي من اجل الانفراد بالسلطة.

قال صدام حسين في 19/1/1981، رداً على سؤال: بان انور السادات يتهمه بانه يتولى "حكماً دموياً" لم يحقق السلام للعراق.

(اما كوننا دمويين بمعنى اننا نبادر الى قطع رأس كل من يخون هذا البلد او هذه المبادىء العامة . . . نعم. . كل من نكتشف انه اقدم على ذلك نقطع رأسه وبلا رحمة وعلى رؤوس الاشهاد وهذا ما كان يفعله اجدادنا في صدر الرسالة. . لقد قطع خالد بن الوليد ثلاثين الف رأس في مجتمع الجزيرة العربية الصغيرة خلال حروب الردة. . لماذا. . هل كان خالد بن الوليد رجلا دمويا بعظمته وفروسيته واخلاصه لدينه وتقواه. . . لا . هل كان حكمه دمويا . . لا . . كان خالد بن الوليد حريصا على الرسالة وعلى الدين. . وقد نجد امامنا من يتبرع ويتهمنا باننا قطعنا رؤوس العشرات من أمثال فلان وفلان وفلان الى اخر القائمة . . حسنا. . هذا كله صحيح. . ولكن ياترى أليس من حقنا ان نرد على ذلك بصورة سؤال صريح واضح وحيد نقول فيه كم هناك من ابناء العراق مستعدون للموت في اية جبهة عسكرية على حدود العراق قادرة على ان تحمي العراق وان ترفع رأس الامة العربية وان تدفع الثمن من دم العراق في سبيل الامة بأسرها. . والجواب بكل فخر ملايين. . الملايين من العراقيين. .)

نعم مات وجرح الملايين من العراقيين في حروب لا رأي لهم فيها، وملايين اخرى هاجرت العراق -الغني في يوما ما- سعيا وراء الخبز والامان . . ومع ذلك بقيت ايران اقوى مما كانت، واستعادت الكويت حريتها. . في وقت تحول العراق الى كيان مقزم تحكمه قرارات الامم المتحدة وتضاءلت مساحة بلاد ما بين النهرين لمجرد رقعة بين خطين.

هل هذا هو المقصود بـ "رفع لرأس الامة العربية" ؟؟

❋ ❋ ❋

لايزال هناك تيار عراقي يعول على العامل الخارجي، وبالذات الولايات المتحدة لتغيير النظام، واذا استثنينا قلة من العراقيين الذين حولوا علاقتهم بمثل هذه الدول الى باب ارتزاق او وجاهة سياسية، فان مثل هذا الاعتقاد وهم يعكس استمرارية لعقلية سياسية ورثها الفكر السياسي العراقي من عهود سابقة سبغت على الغرب وبالذات بريطانيا وامريكا ادوارا اسطورية كان لها وجود بعد الحرب العالمية الاولى ولكنها اخذت بالتلاشي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ان بؤر الصراع التي خرجت عن دائرة الضبط الغربي، والامريكي تحديدا، نشاهدها اليوم في كمبوديا وافغانستان وافريقيا، وحتى في فلسطين.

ان عجز العراقيين في اخذ زمام الامور بأيديهم جعل من بقاء العراق محجورا محاصرا يحكمه صدام حسين هو البديل المنطقي. ومحاولة تحميل الاخرين مسؤولية استمرار الوضع المآساوي، هو هروب من تحمل المسؤولية. فامريكا وغيرها غير معنية ولا من مسؤوليتها خدمة مصالح العراق او غير العراق. واذا لم يتمكن العراقيون من تغيير النظام الحاكم فامريكا غير مستعدة لان تقوم بهذه المهمة نيابة عنهم، ان مصلحة امريكا هو في ابقاء العراق ضعيفا ومشلولا

مادام يحكمه نظام تعتبره يهدد مصالحها وهذا امر تحققه قرارات الامم المتحدة من عقوبات ورقابة مدعومة بالتهديد العسكري. و عندما يذهب البعض الى ان امريكا تريد بقاء نظام صدام حسين في الحكم تكتمل صورة عجز الفكر السياسي العراقي.

ان فشل العراقيين رغم العون والعطف الخارجي من خلق الاطار السياسي المعبر عن ارادتهم خلال السنوات الماضية، لايعني التسليم بالفشل، بل يجب ان يكون حافزا للمراجعة والتفكير الجدي لتجاوز العقبات. وهنا لابد من الاشارة الى المعطيات التالية:

- لم يكن طوال تاريخ العراق الحديث، العمل السياسي العراقي المعارض من الخارج اداة التغيير لنظام الحكم، منذ اول انقلاب عسكري ناجح على يد بكر صدقي عام 1936 الى اخر انقلاب ناجح عام 1968 حققه تحالف البعث مع مجموعة عسكرية متأمرة ولكنها قريبة من السلطة انذاك.
- ان التاريخ لا يعيد نفسه قد تكون مقولة صحيحة، فالحكام يتعلمون اساليب مقاومة التغيير، فاذا كانت بضع دبابات سيطرت على الاذاعة والقصر الجمهوري كافية لتغيير النظام سابقا، فان هذا لايجدي مع عراق اليوم.
- ان لعبة الانقلابات العسكرية لم تعد نافعة مع النظام القائم في العراق، نتيجة التغيير الجوهري في تركيبة الجيش واسلوب قيادته.
- ان الخارطة السياسية العراقية اليوم محكومة بتضاريس طائفية وعرقية ذات مواقع اكثر فاعلية من اي وقت مضى، الامر الذي يتطلب معادلات سياسية جديدة لم يعرفها العراق سابقا.
- ولكن كون التغيير محكوم بقوانين الداخل، لا يلغي دور الخارج في الدعم والترويج، فمنذ ثورة تموز 1958 الى يومنا الحاضر كان للخارج تأثير متفاوت على النظام وقوى المعارضة، فتارة كانت مصر الناصرية مصدر الهام ودعم لقوى التغيير، كما احتلت فيما بعد دمشق وطهران الاسلامية ذات المكانة .
- ان اسلوب التغيير السياسي سيقرر طبيعة النظام البديل، ومن هنا ليس من المتوقع ان تساند قوى اقليمية او حتى دولية تغييرا لايصب في مصلحتها. فليس لسوريا مصلحة في تغيير في العراق لصالح نظام متحالف مع امريكا يطوقها ويعزلها لصالح اسرائيل. كما ان اي تغيير يصب لصالح ايران سترى فيه امريكا وغيرها من دول الجوار تهديدا لمصالحها، وعليه تفضل بقاء العراق ضعيفا في ظل الاحتواء على مجيء نظام متحالف مع ايران.
- ان الصيغة التي تستفيد من قوى الداخل والعامل الخارجي ستكون اقدر على الصمود في وجه النظام الحاكم.

وهنا يمكننا ان نشخص حالتين بامكانهما التصدي للنظام العراقي:

الخيار "الشيعي" العراقي

اعتماد التجمع السكاني العراقي الشيعي الواسع في ايران، وقواه العسكرية والتنظيمية السياسية المحاذية للحدود مع جنوب ووسط العراق، وذلك للانطلاق في عمل سياسي وعسكري.

ويلقى هذا الخيار "الشيعي" دعما ايرانيا منذ حرب الخليج الاولى، وكويتيا بعد حرب الخليج الثانية. واستطاعت هذه الحالة "الشيعية" ان تشكل عامل تحدي وازعاج للسلطات العراقية من خلال عمليات تسلل وصدامات محدودة، ولكن لم يستطع ان يتحول الى قاعدة عراقية عريضة تضم القوى السياسية العراقية المختلفة، وبقي هذا النشاط محكوم بسقف اسلامي شيعي محدود يخضع لاعتبارات ايرانية، التي ترى في "شيعية" هذا الخيار ضرورة كقاسم للعمل المشترك، رغم ما في هذا التوصيف من عزل للاخرين من العراقيين.

ومع ذلك يبقى استعداد ايران دعم هذا الخيار محكوما برغبتها في تحسين علاقاتها مع الغرب والعالم العربي ودول الخليج العربية بالذات، التي تخشى سياسة "تصدير الثورة" الايرانية.

ولكن ادامة هذا الخيار يبقى ضرورة ايرانية كورقة لمقايضتها بـ "مجاهدي خلق"، التي تعمل من العراق في حال اعادة تأهيل صدام حسين عربيا ودوليا.

اما في حالة اي انفجار او فلتان سياسي في العراق، سيكون "الخيار الشيعي" بمثابة بوليصة ايران لضمان مصالحها في اي معادلة سياسية جديدة تحكم العراق.

وعليه يبقى المشروع العراقي "الشيعي" الذي يتخذ من ايران قاعدة له، رقما مهما في اي معادلة سياسية جديدة، ولكنه لا يملك قدرة المبادرة او القيادة في عملية التغيير، لانه في نهاية الامر على ارض ايرانية، والاخيرة ليست بوارد لعب دور فيتنام الشمالية من اجل تحرير فيتنام الجنوبية لاسباب قومية ومذهبية وتاريخية واقليمية ودولية، وقبل هذا وذاك ان مثل هذا الدور ليس لصالح بناء ايران الدولة العصرية، الذي تسعى قيادة خاتمي الى تحقيقه.

الخيار الوطني العراقي الكردي

منذ نهاية حرب الخليج الثانية اصبحت كردستان العراق، بمثابة الارض العراقية الوحيدة التي تسمح بحرية قيام عمل سياسي عراقي معارض، فانطلقت اول تجربة برلمانية حرة في كردستان العراق، اعقبها قيام اوسع اطار سياسي عراقي معارض، "المؤتمر الوطني العراقي" ليضم مختلف الاطياف العراقية السياسية والاثنية والمذهبية، شارك فيها القوميون العرب، والكرد والشيوعيون والاسلاميون (شيعة وسنة)، والتركمان والاشوريون وغيرهم من ليبراليين ومحافظين. ولكن سرعان ما تعثرت التجربتان نتيجة الاقتتال الاهلي الكردي، وأخطاء قيادة وبعض اجنحة "المؤتمر الوطني"، التي استغلت من قبل النظام وبعض دول الجوار لاجهاض هذه التجربة.

ولكن اليوم بعد سنوات التيه السياسي للمعارضة العراقية والخراب الاجتماعي والسياسي لكردستان العراق، ادركت اوساط عراقية كردية وعربية اهمية المراجعة من اجل تأسيس اطار سياسي جديد يعتمد كردستان العراق منطلقا لعمل عراقي ديمقراطي.

وما كان هناك مجالا للحديث عن هذا الخيار لولا بوادر الانفراج والمصالحة بين الفصائل الكردية، ان المصلحة الكردية، لا بل المصلحة الوطنية العراقية تدفعنا لاعتبار المصالحة الكردية الكردية ضرورة وطنية، واساسا لابد منه من اجل بناء اطار سياسي عراقي ديمقراطي.

عند اندلاع القتال بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين -الديمقراطي والاتحاد الوطني- كتبنا في افتتاحية الملف العراقي "العدد 30- حزيران 1994"، (وبما ان الضرورة فرضت علينا، عربا وكردا واقليات، العيش سوية فيتوجب عندئذ السعي لايجاد صيغة تسمح بالتعايش المشترك. وبغياب ارادة العيش المشترك بين ابناء هذا البلد سنجد انفسنا امام خيارين لا ثالث لهما: عراق دكتاتوري باسم الحفاظ على وحدة البلاد وامنها يسلب الشعب حريته. او عراق ضعيف موحد شكلا ومنقسم فعلا، عراق حروب الطوائف والقوميات والقبائل، العراق القاصر الذي سيبقى بحاجة الى الوصاية الاجنبية.

ان عراقية الحل تفترض، اولوية المطالبة بالديمقراطية ، على اي شعار قومي او طائفي اخر مهما كانت مبرراته. ان المطالبة بالديمقراطية شيء والسعي من اجل السلطة شيء اخر وما تمارسه اطراف المعارضة العراقية هو سعي للأستحواذ على السلطة وليس الديمقراطية، ان السعي من اجل السلطة في ظل اللعبة الديمقراطية امر مشروع، ولكن السلطة باي ثمن هي سلطة بدون ديمقراطية.

المطلوب دمقرطة التجربة الكردية والمعارضة العراقية اولا من اجل تحقيق بديل ديمقراطي في كل العراق، وتكمن الخطوة الاولى في توصل الاطراف الكردية لقناعة باجراء انتخابات برلمانية جديدة في كردستان باشراف الامم المتحدة واطراف دولية حيادية، ان نجاح هذه التجربة سيوفر آلية مناسبة لحل يشمل كل العراق).

مهام ومعطيات الخيار الوطني العراقي الكردي

- ان المصلحة الوطنية العراقية تفرض على الاطراف العراقية غير الكردية تكثيف جهودها من اجل تحقيق المصالحة الكردية، ان ايجابية الدور العراقي العربي وغيره في هذا المنحى سيؤسس لعلاقة ايجابية بين كل الاطراف تخدم مشروع التغيير الديمقراطي.
- سيحكم عراق الغد عقد سياسي جديد، ياخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والاجتماعي للتركيبة الاثنية والمذهبية لمكونات الشعب العراقي.

- اقنعت تجربة الاحزاب الكردية المرة مع معظم دول الجوار وغيرها من دول كبرى، بان الحل يكمن في صيغة عراقية ديمقراطية.
- ان اي عقد سياسي جديد سيعبر عن دور القوى المشاركة في تحقيقه، وبدون شك المشاركة الكردية في تحقيق عراق ديمقراطي سيكون لها استحقاقات، على الاطراف العراقية الاخرى الاعتراف بها. واذا كان العراقيون من عرب وغيرهم بحاجة للاكراد لريادة مسيرة التحول الديمقراطي، فان الاعتراف بحق هذا الشعب بتقرير مصيره سيكون استحقاقا كرديا مشروعاً.
- القناعة الكردية بان حل المأزق الكردي يكمن في عراق ديمقراطي يجعل التعاون مع القوى العراقية الديمقراطية ودعمها ضرورة كردية.
- ان الديمقراطية تفرضها حالة من التوازنات السياسية، ومن ينشد الديمقراطية ليست له مصلحة في الغاء اي رقم سياسي او اجتماعي او اثني.
- ان القيادة الكردية الموحدة بالتشاور مع ابرز مكونات العمل السياسي الديمقراطي العراقي، ستكون الاقدر على المبادرة الى دعوة الاطراف العراقية المختلفة للبحث في تشكيل اطار سياسي جديد.
- الاطار السياسي الجديد للعمل المعارض، يستفيد من تجارب العمل العراقي المشترك السابقة دون استنساخها.
- صياغة مشروع برنامج سياسي مشترك، ومشروع آلية وضوابط للعمل المشترك لطرحهما للنقاش الواسع والعلني، كخطوة قبل اعتمادها من قبل الاطار السياسي الجديد.
- اذا كانت بعض الاطراف الكردية تجد من مصلحتها مهادنة النظام العراقي نتيجة ضعف او التفاوض مع بغداد لانتزاع بعض التنازلات فان الاكراد بتحالفهم مع قوى المعارضة الديمقراطية سيكونون في موقف تفاوضي افضل واقوى مع بغداد.

بعد ضياع طويل في متاهات دول الجوار والكبار حان الوقت للمراهنة على الذات، بدأ بالاكراد.

(الملف العراقي، العدد 76 - نيسان 1998)

❊ ❊ ❊